

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٨٠

الثلاثاء، ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد عميش
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميننديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد بابوليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديفسون
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

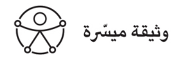
توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2015/472)

1521053 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد نيابة عن المجلس، بسعادة السيد رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم لماليزيا، على عمله بصفته رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس حين أعرب عن تقديري العميق للسفير إبراهيم ووفد بلده، للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2015/472)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمّد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/472، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لإحاطة المجلس علما بالحالة في غرب أفريقيا، وبشأن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

بناء على التقرير الخامس عشر للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2015/472)، المعروض على المجلس، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل وأطلع الأعضاء على التطورات الأخيرة.

إن الصورة العامة في غرب أفريقيا اليوم، هي أولاً، استمرار القلق بشأن الحالة الأمنية في منطقة حوض بحيرة تشاد وأثرها الإنساني، على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان المتضررة في مكافحة جماعة بوكو حرام؛ ثانياً، استمرار مخاطر عدم الاستقرار في العديد من دول غرب أفريقيا في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية فيها في وقت لاحق من العام، في أعقاب النجاح الباهر للعملية الانتخابية النيجيرية؛ وأخيراً، ما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومرض فيروس الإيبولا يشكلان مصدر قلق بالغ بالرغم من استمرار الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لكبح هذه التهديدات. هذه مجالات ستظل توجّه دبلوماسيتنا الوقائية وجهود مساعينا الحميدة في الأشهر القادمة.

منذ أيار/مايو، زادت جماعة بوكو حرام المتمردة من هجماتها وعنفها في منطقة حوض بحيرة تشاد ضد الأهداف المدنية بشكل أساسي، مما أدى إلى مزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية. وعلى الرغم من أن هيكل جماعة بوكو حرام وقدرتها على شن الحرب التقليدية قد دمرت، إلا أن الجماعة الإرهابية تواصل شن الهجمات وتعيث فساداً لا في نيجيريا فحسب بل أيضاً في النيجر وتشاد، كما شهدنا في الأسابيع الأخيرة. وهذا يؤكد ضرورة استمرار العمل الإقليمي اليقظ والمنسق. وفي هذا الصدد، فإن التضامن غير المسبوق المتمثل في العمليات العسكرية المشتركة التي تقوم بها نيجيريا وتشاد

والنيجر والكاميرون ضد إرهابيي بوكو حرام منذ كانون الثاني/يناير، بدعم من الشركاء الدوليين، هو حقاً جدير بالثناء.

قام الرئيس محمد بخاري، بعد تنصيبه مباشرة، بزيارة النيجر وتشاد في ٣ و ٤ حزيران/يونيه لتسليط الضوء على المشاورات الرفيعة المستوى وحشد الدعم في الحرب ضد إرهاب جماعة بوكو حرام. وفي ١١ حزيران/يونيه، عُقد في أبوجا مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد بالإضافة إلى بنن، حيث تم اتخاذ القرارات البعيدة الأثر للتعجيل بتفعيل عمل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. ولضمان الاستمرارية في المجهود الحربي، لا يزال المزيد من الدعم من جميع الشركاء بالغ الأهمية. وفي الأجل الطويل، تشكل معالجة الأسباب الجذرية للتمرد شرطاً للاستقرار الدائم. وثمة حاجة إلى استراتيجية منسقة لما بعد الصراع للمساعدة في استعادة الحياة الطبيعية وأنشطة كسب الرزق وتنظيم عودة اللاجئين والمشردين المتضررين من التراع.

وفي حين أعاق انعدام الأمن ذو الصلة بجماعة بوكو حرام التقييم الميداني في المناطق الشمالية، يسرني أن أعلن أنه في سياق لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي أتولى رئاستها بالنيابة عن الأمم المتحدة، دأب البلدان على إنجاز تعليم حدودهما البرية المشتركة. وفيما تستعد اللجنة بنشاط للبدء في مشاريع بناء الثقة لصالح السكان في الكاميرون ونيجيريا الذين تضرروا من تعليم الحدود، أود أن أشير إلى أن فريق الأمم المتحدة للدعم قد حدد بالفعل استراتيجية الإنجاز التي تحدد الجداول الزمنية والتوقعات المتعلقة باختتام عمل اللجنة ونقل المسؤولية عن الأنشطة المتبقية وأنشطة المتابعة إلى لجنة ثنائية تضمّ البلدين حصراً.

وفي غينيا، انطلق الحوار السياسي فيما بين الغينيين في ١٩ حزيران/يونيه، مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، بصفتهم مراقبين. ولكن في وقت لاحق، توليت أنا وممثل المنظمة الدولية للفرانكوفونية دور تيسير غير رسمي بناء على طلب وسطاء الحكومة والأطراف. وتجدر الإشارة إلى أن المسألة الخلافية لترتيب الانتخابات قد حُلّت لصالح إجراء الانتخابات الرئاسية قبل الانتخابات البلدية والمحلية. ويتم الآن معالجة العناصر الخلافية طويلة الأمد التي تفرّق بين الحكومة والمعارضة، مما يعزز بشكل ملحوظ القدرات التقنية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، ومصداقية السجل الانتخابي، ورصد وتقييم الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، بدعم من الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

إن أحد التحديات الرئيسية المتبقية هو الفجوة المالية وفجوة الخبرات التي لا بد من سدها لكي توضع العملية الانتخابية في غينيا على مسارها. يشكل الوقت عاملا أساسيا، بالنظر إلى أن ليس لدينا سوى أربعة أشهر حتى إجراء الانتخابات الرئاسية. وفي حين أن عدداً من الشركاء تقدموا بتعهدات، فمن المناسب الوفاء بهذه الوعود في أقرب وقت ممكن.

وبشأن بوركينا فاسو، اجتمع الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، على هامش القمة الخامسة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في جوهانسبرغ. ولاحظ الفريق التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، ولا سيما مع إنجاز تنقيح سجل الناخبين. وفي غضون ذلك، هناك شواغل بشأن ما يبرز على أنه توازن هش للمرحلة الانتقالية، ولا سيما التوترات الكامنة بين رئيس الوزراء زيدا وكتيبة الأمن الرئاسي. وقد زادت شواغلنا في أعقاب الحادث الذي وقع مؤخراً في ٢٩ حزيران/يونيه، عندما حاول عناصر من كتيبة الأمن الرئاسي اعتقال رئيس الوزراء زيدا لدى عودته من رحلة خارجية. وسمعت أصوات عدة طلقات نارية في معسكر الكتيبة ذلك المساء. ومع ذلك، أود أن أذكر بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الرئيس كافاندو في تهدئة

الحالة وفي إبقاء الانتقال جارياً نحو إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت ذاته، فإنني أخطط لزيارة واغادوغو لدى عودتي إلى المنطقة، بالاشتراك مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلام والأمن، بصفتنا رؤساء مشاركين للفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أوجه انتباه المجلس إلى استمرار التحديات الناجمة عن مرض فيروس الإيبولا في المنطقة. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتيسير التداول عبر الهاتف بين أمانة اتحاد نهر مانو وبعثات السلام في المنطقة، حيث جرى التركيز على الصعوبات المصادفة في المناطق الحدودية، لأن أياً من آليات الأمن وبناء الثقة لا تعمل، والقيود المفروضة بسبب الإيبولا لا تزال تؤثر على سبل كسب العيش المحلية. ورغم الإنجازات الهامة في مكافحة الإيبولا، لا يزال على غينيا وسيراليون تحقيق عدم حصول حالات مرضية جديدة. والأكثر مدعاة للقلق هو حقيقة أنه بعد إعلان حالة انعدام الحالات المرضية في ٩ أيار/مايو، اكتشفت ليبريا ثلاث حالات جديدة؛ وتأكد آخرها في ٢٨ حزيران/يونيه. وكانت هناك أمثلة ملحوظة من تضامن الجوار في مواجهة أزمة الإيبولا. لا يزال الوباء نشطاً وفي سياق سياسي حساس، ولا سيما في غينيا، لا تزال الموارد القائمة منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، أساسية لتحقيق هدف انعدام حالات الإيبولا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.